العدد 2578 - السنة التاسعة
الجمعة 28 ذي الحجة 1437 - الموافق 30 سبتمبر 2016
Friday 30 September 2016 - No.2578 - 9th Year

الشمالي: السلطة التشريعية أصدرت قوانين طورت الخدمات الاقتصادية والتجارية

وزير التجارة: مركز الكويت للأعمال جاء محققا لطموحات الشركات

أكد وزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف العلي أن مركز الكويت للأعمال (إدارة النافذة الواحدة) جاء محققا لطموحات واسعة خدمة لكافة فئات الشركات القابضة والمهنية والأشخاص والمستثمرين فضلا عن أصحاب المشروعات من المستفيدين من خدمات الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقال العلي في كلمة خلال افتتاح مركز الكويت للأعمال (إدارة النافذة الواحدة) في قاعة الاحتفالات الرئيسية بمبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت ان المشروع يعد اول تجربة في الكويت تعتمد وتؤصل عملا حكوميا مشتركا من عدة جهات حكومية في جهاز واحد بهيكل إداري واختصاصات مبتكرة تؤكد روح التجديد والتعاون في منظومة العمل الحكومي.

واضاف ان المركز جاء مواكبا ومؤكدا للاتجاهات التشريعية الوطنية التي ترددت اصداؤها في نصوص كل من قانوني تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت في مادته (17) وقانون انشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة في مادته (29).

كما اعرب عن سعادته برؤية ثمرة هذا الجهد الدؤوب والذي جاء وليد فكر متوقد ومستنير نحو بلوغ الكويت مراتب الريادة في مسيرة تحسين بيئة الأعمال والتي نسجت اطرها منذ قانون صدور قانون الشركات رقم (2012/25) والذي حل محله الان قانون رقم (2016/1).

واوضح ان هذا القانون استهدف في مادته الخامسة سرعة إجراءات تأسيس الشركات وتعديل عقودها اللازمة لمزاولة نشاطها على نحو يكفل إنجازها من خلال مشكاة واحدة تتمثل في إدارة خاصة بوزارة التجارة والصناعة تجمع فيها ممثلين عن الجهات الحكومية ذات الصلة.

وتطرق الى تضافر جهود الوزارة مع الجهات الحكومية ذات الصلة بالتنسيق نحو بلوغ الهدف المنشود من خلال عمل متواصل بدءا بالإطار التشريعي اللائحي والتنفيذي مرورا بما تم من تنسيق دائم مع تلك الجهات الحكومية في منظومة متناغمة من التوافق والتواصل الواعي باهداف وأغراض مركز الكويت للأعمال.

وأكد نجاح الوزارة في تدشين وانطلاق اول عملية لتأسيس الشركات خلال مدة زمنية لا تتجاوز ثلاثة أيام والترخيص لها بمزاولة النشاط في غضون خمسة أيام من خلال هذه الإدارة مشيرا الى ان هذه العملية كانت تستغرق إجمالا 45 يوميا وفق تقرير البنك الدولي.

واضاف العلي ان وزارة التجارة قد بدأت فعليا الخطوة الأولى نحو التحول إلى الخدمات الإلكترونية في شأن تأسيس الشركات والمشروعات والكيانات الإستثمارية والترخيص لها بمزاولة انشطتها وهي الخطوة التي «نأمل ونعمل جاهدين على مواصلتها بخطوات أخرى لتعم كل الخدمات تدريجيا».

وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي

واشاد بجهود الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وديوان الخدمة المدنية ومختلف الجهات الحكومية المعنية وكذلك الجهات الخاصة وفي مقدمتها غرفة التجارة والصناعة واتحاد المصارف.

من جهته قال وكيل وزارة التجارة والصناعة الكويتية خالد الشمالي ان السلطة التشريعية اصدرت قوانين متطورة ساعدت الوزارة على تطوير الخدمات الموجودة في قطاعات الاقتصاد والتجارة في البلاد.

واوضح الشمالي في تصريح للصحافيين على هامش حفل الافتتاح الرسمي لمركز الكويت للأعمال (إدارة النافذة الواحدة) بقاعة السنبوك في غرفة التجارة والصناعة ان من هذه التشريعات قانون (1 لعام 2016) الخاص بالشركات وقانون (111 لعام 2013) الخاص بالتراخيص مشيرا الى ان هذه القوانين والتشريعات جاءت بأفكار متطورة جدا بعالم التجارة والاقتصاد.

وحول افتتاح مركز الكويت للاعمال (ادارة النافذة الواحدة) ذكر الشمالي ان الوزارة هدفت من هذا المركز الى تقديم كافة الخدمات اللوجستية والخدمية والتي تقدمها للقطاع الخاص والافراد.

واشار الى ان النجاح في افتتاح المركز رسميا مر بمرحلة تجريبية تم باستكمال جميع جوانبه من خلال دعم كامل من كافة الجهات المشاركة مضيفا ان الفريق المكلف بادارة المركز سيبدأ بتنفيذ خطة تهدف الى نقل جميع خدمات وزارة التجارة اليه في العام المقبل.

وبين ان مركز (ادارة النافذة الواحدة) سيقوم بانجاز جميع معاملات الجهات الرقابية في الوزارة التي تشرف على اصدار الترخيص مبينا ان عدد هذه الجهات 14 جهة رقابية ستقوم بوضع الضوابط لممارسة الانشطة التي ترخصها وزارة التجارة.

وقال ان نظام ال «كي بي سي» حاليا بدأ بتقديم خدماته بشكل كامل في تأسيس نوعين من الشركات هما الشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد واصدار تراخيص الانشطة الخاصة بهذين النوعين وطموحنا ان نستوفي باقي انواع الشركات.

وذكر ان نظام (ادارة النافذة الواحدة) يفصل ما بين التأسيس واصدار الترخيص اذ تم استثناء الكثير من المستندات والبيانات والاوراق التي كانت تطلب في السابق والتي كانت تستغرق نحو 45 يوما ليتم انجازها من خلال المركز في مدة تقارب ثلاثة ايام للتأسيس وخمسة ايام للتراخيص مؤكدا مواصلة العمل على تقليص هذه المدد بمرور الوقت.

واضاف ان الوزارة بدأت العمل في مركز واحد في منطقة (اشبيلية) وتسعى الى زيادة عدد المراكز مستقبلا موضحا ان نظام المركز أعد لكي يمكن تقديم الطلبات من داخل البلاد او خارجها وذلك لتطور الانظمة المستخدمة وسهولتها مما يمكن القائمين على المركز من تقديم هذه الخدمات ببساطة.

ومن جانبها قالت مراقبة المتابعة والتنسيق في مكتب وزير التجارة والصناعة عدوية الفليكاوي ان طريقة العمل بالنافذة الواحدة تهدف الى التعامل بالانظمة الالكترونية موضحة ان النافذة تمكن من عمل شراكة بين مقدم ومتلقي الخدمة بهدف تقليص الدورة المستندية وتخفيف الضغط على الموظف وطالب الخدمة.

وبينت انه في مرحلة تأسيس الشركة يوفر النظام الفرصة لتقديم الطلب الكترونيا دون الحاجة الى زيارة (النافذة) الا عند توثيق عقد التأسيس ومن ثم تسلم شهادة قيد السجل التجاري مضيفة انه في مرحلة اصدار الترخيص يتم العمل الكترونيا من خلال الربط مع الجهات وتقدم كل اجراءات العمل من خلال التقنيات الحديثة.

ارتفاع السيولة وتجميل إغلاقات الربع الثالث أبرز سمات البورصة هذا الأسبوع

شهدت تعاملات سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) خلال هذا الأسبوع ارتفاعا في حجم السيولة المتداولة وعودة الزخم الشرائي على الأسهم القيادية فضلا عن تجميل اغلاقات الربع الثالث من 2016.

وشهدت جلسات السوق الخمس ارتفاعات تدريجية في جميع المؤشرات لاسيما المتعلقة بالكميات والقيم واعداد الصفقات بسبب الدخول المقنن من جانب محافظ مالية وصناديق استثمارية تابعة للمجموعات الاستثمارية المؤثرة في مجريات حركة السوق.

وكان لافتا الدور الذي لعبته أسهم مجموعة (الاستثمارات الوطنية) في مجمل الأداء العام بعد استيفاء (أمريكانا) لكل شروط البيع لمصلحة (ادبتيو) الإماراتية وارتفع على اثرها أسهم المجموعة لمستويات مقبولة لدى مساهميها.

وساهمت بعض الأنباء المتعلقة بضخ سيولة من جانب هيئة الاستثمار في المحفظة الوطنية خلال جلستي اليوم وأمس الأربعاء في انتعاش بعض تعاملات السوق واعادت الثقة بين أوساط المتعاملين الأمر الذي عكسته ارقام الاقفالات.

سوق الكويت للأوراق المالية

وفي هذا الاطار ارتفعت المؤشرات المتعلقة بالقيمة النقدية بنسب تتراوح بين 40 و50 في المئة مقارنة مع اداءات جلسات الأسبوع الماضي.

وفي السياق ذاته تفاعلت مع تصريحات رئيس شركة بورصة الكويت خالد الخالد في مؤتمر (بورصي الكويت) عن صانع السوق والتصنيفات الجديدة للقطاعات علاوة على اجتذاب الشركات العائلية والنفطية بعض شرائح المتعاملين الافراد والمؤسسات بالإيجاب.

ولعبت فترة اغلاق المزاد (دقيقتان قبل الاغلاق) دورا في ارتفاع دفة المؤشرات أو انخفاضها حيث دأبت الكثير من المحافظ على تنفيذ اوامرها خلال هذه الفترة لما لها من مستويات سعرية مغرية للشراء أو للتجميع.

وتأثر السوق بالعوامل الفنية المعتادة كعمليات جني الأرباح والمضاربات التي دائما تطال الاسهم التي شهدت ارتفاعات سابقة علاوة على عودة الحركة على الأسهم الخاملة وجل هذه الأمور اعتادت عليها أوساط المتعاملين لاسيما مع اغلاقات نهاية الأسبوع اليوم الخميس الذي يتزامن أيضا مع اقفالات الربع الثالث من عام 2016.

وتعاملت وتيرة الأداء خلال جلستي اليوم وأمس مع السيولة الناجمة من المحافظ الوطنية التي اسندتها الى شركتين كبيرتين في السوق بقيمة 100 مليون دينار وفق ما هو متداول عبر 2097 صفقة نقدية.

بين المتعاملين ما ساهم في بناء مراكز جديدة لشركات ستدخل الربع الأخير من العام عند مستويات مرتفعة.

وكما هو معتاد فقد كان لأخبار الكثير من الشركات أن حظيت باهتمامات بعض المتعاملين ومن ابرزها إفصاح اعلان شركة بورصة الكويت يوقف تنفيذ بيع اوراق مالية (مدرجة) لمصلحة حساب وزارة العدل على اسهم بنك بوبيان بعدد 1628 سهما والشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود بعدد 499 سهما.

كما انشغل بعض المتعاملين أيضا بالتطورات حول افصاح (اسيكو للصناعات) بشأن توقيع احدى شركاتها التابعة عقد وكالة حصرية وافصاح (كيبكو) عن مشروع ضاحية (حصة المبارك) وشركة (التقدم) بخصوص توقيع عقد اجهزة مختبرات في مدينة (صباح السالم) الجامعية.

يذكر أن المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) أقفل منخفضا 01ر4 نقطة ليبلغ مستوى 5398 نقطة وليحقق قيمة نقدية بلغت نحو 9ر8 مليون دينار من خلال تداول 68ر7 مليون سهم تمت

مسؤول كويتي يدعو الشركات السنغافورية للمشاركة في المعرض الوطني الكويتي

دعا الأمين العام المساعد لشؤون التخطيط في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية طلال الشمري الشركات السنغافورية للمشاركة في المعرض الوطني (نقل المعرفة عبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة) بدولة الكويت في فبراير المقبل تحت رعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه.

وقال الشمري في تصريح هاتفي لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) عقب اختتام ندوة اقتصادية بمقر اتحاد الأعمال السنغافوري ان المعرض سيقام بمشاركة نحو 16 دولة من بينها سنغافورة وأكثر من 300 شركة عالمية تقدم 1000 فرصة استثمارية لاستعراض ونقل الخبرات والتكنولوجيا المتقدمة في مجالات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والصناعات الخفيفة والمتوسطة والصحة والتجميل.

وأضاف بأن المعرض يهدف في نسخته الأولى إلى فتح آفاق للفرص الاستثمارية أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمبادرين والشباب الكويتي وبأتي تفعيلا لتوصيات المؤتمر الوطني (وظائف الدولة المعاصرة من منظور الاقتصاد المعرفي) والذي عقد في فبراير 2016.

وافاد بأن المعرض يؤكد جدية الحكومة الكويتية في دعم وتعزيز دور القطاع الخاص ومشاركة المواطنين من خلال توفير نحو ملياري دينار كويتي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الخدمات التمويلية الأخرى عبر القطاع المصرفي لدعم الشباب الكويتي للعمل في التجارة والأعمال الحرة وتعزيز قنوات التواصل والتعاون مع المستثمر الأجنبي بما ينعكس إيجابيا على الاقتصاد الوطني.

من ناحيته اشاد سفير دولة الكويت لدى سنغافورة بعقوب يوسف السند بنجاح زيارة وفد الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط لجمهورية سنغافورة والتي توجت بتنظيم الندوة الاقتصادية بحضور سفير جمهورية سنغافورة لدى دولة الكويت زين العابدين بن محمد رشيد بالإضافة الى حضور ما يقارب 70 شركة سنغافورية.

وذكر السفير السند أن الحضور الكبير يعكس الاهتمام الشديد من جانب الشركات السنغافورية بالمشاريع والخطط الاقتصادية بدولة الكويت وحرصها على المساهمة في نجاح المعرض والمشاركة في خطة التنمية والرؤية السامية لحضرة صاحب السمو امير البلاد بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري.

وأكد أن نجاح زيارة الوفد الكويتي ستنعكس إيجابا على العلاقات الثنائية بين دولة الكويت وجمهورية سنغافورة.

يذكر أن الوفد الكويتي زار خلال الايام الخمسة الماضية برئاسة الأمين العام المساعد لشؤون التخطيط في الأمانة طلال الشمري مؤسسات وجهات في سنغافورة يرافقه كل من مستشار مكتب الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية فارس العبيد ومراقبة البرامج الاقتصادية والتخطيط في القسم الاقتصادي بالمجلس نادية الهملان.

«هيئة الصناعة»: نستهدف زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي إلى 25 في المئة

قال المدير العام للهيئة العامة للصناعة الكويتية بالتكليف محمد فهاد العجمي اليوم الخميس إن حجم مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي تبلغ نحو 9 في المئة موضحا أن الهيئة تستهدف زيادتها الى 25 في المئة خلال العشرين عاما المقبلة.

وأضاف العجمي في تصريح للصحافيين عقب افتتاحه معرض الصناعة الكويتية تحت شعار (صنع في الكويت) أن الصناعة هي البديل الاستراتيجي لتنويع مصادر الدخل في ظل انخفاض اسعار النفط.

وأوضح أن المعرض الذي تستمر فعالياته ثلاثة أيام يعتبر بوابة تعريفية بانجازات الصناعة المحلية والفكر الاستراتيجي للهيئة العامة للصناعة الذي تسعى الهيئة لتحويله إلى واقع يساهم في نهضة صناعية في مختلف المجالات.

وافاد بأن المعرض الذي تنظمه كل من شركتي النماذج الفرنسية وهاي روزيوليشن بشراكة استراتيجية من الهيئة العامة للصناعة يأتي ضمن المشروع الاستراتيجي التنموي للهيئة حيث يعمل على تعميق الوعي الاقتصادي لدى المجتمع الكويتي الى جانب التعريف بأحدث ما وصلت إليه الصناعة الكويتية.

وذكر أن المعرض يعد محطة مهمة في تاريخ البلاد حيث سيكشف عن قرب التطورات الحاصلة خلال الفترة الأخيرة في المجالات الصناعية تحديدا وسيفتح الباب أمام الشركات للولوج في أسواق خليجية وعربية مختلفة.

وقال إن «شراكاتنا الصناعية أثبتت قدرتها على التواجد في جميع الأسواق والتصدير لها وتلبية كل الاحتياجات ضمن المهل المحددة».

واضاف أن هيئة الصناعة تؤمن بأن «أمامها الكثير من الأعمال لإحداث نقلة نوعية في مجالات الصناعات الثقيلة والتكنولوجيا والاهتمام أكثر بصناعة البتروكيماويات بدل الاعتماد على بيع النفط الخام باعتبارها ذات مردود اقتصادي».

وأكد العجمي ان الهيئة تسير وفق التوجيهات السامية والحكومة الرشيدة للوصول إلى أهدافها في تحقيق الأمان والاستقرار الاقتصادي للبلاد وجعل الكويت مركزا ماليا واقتصاديا في عالم الصناعة بمختلف أشكالها ومسمياتها.

وأوضح إن دور الهيئة في تنمية النشاط الصناعي وتطويره يتطلب إعادة هيكلة القطاع الصناعي وتطوير نظام الحوافز الصناعية وتعزيز القدرة التنافسية وتحفيز المبادرات الفردية واستخدام التكنولوجيا الحديثة للمساهمة في زيادة كفاءة العمليات الإنتاجية وزيادة الدخل وتنمية القوى العاملة الوطنية وإيجاد صناعات صديقة للبيئة.

ودعا الشركات والمؤسسات والمصانع إلى تقديم أفضل ما لديهم لإبراز الوجه الحضاري للكويت وجعل الصناعة المحلية منافسة وبقوة وتمكينها من تحقيق الصدارة وتعزيز الثقة لدى المستهلكين وزيادة الاعتماد عليها في الداخل وجعلها رقما صعبا في مواجهة مختلف الظروف.

من جهته قال مدير إدارة المشاريع في شركة (النماذج الفرنسية) عمرو أحمد أن الاعتماد على النفط سلعة دائمة أمر لم يعد يلق قبولا لاسيما بعد تذبذب أسعاره ما أثر في الاقتصاد العالمي سلبا على نحو ملحوظ.

وأضاف أن البديل الثاني والأفضل لتحقيق الاكتفاء الذاتي والنهوض بالاقتصاد المحلي هو الصناعة بأنواعها المختلفة حيث استطاعت الكويت خلال الفترة السابقة أن توجد لها موطئ قدم في العالم الصناعي من خلال شركاتها البارزة ذات الجودة العالية والخدمات الراقية.

وبدوره قال مدير التسويق في شركة هاي ريزوليوشن عاطف حجازي إن الاستعدادات تمت على أعلى مستوى لإثراء الحدث الصناعي المميز على مستوى الكويت وجعله بوابة حقيقية لتطوير الصناعة المحلية.

وأشار إلى استقبال كبرى الشركات للمشاركة في فعاليات المعرض وطرح أحدث ما لديها وعرضه أمام الجمهور والزوار.